الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن

محمود حسن العجلوني*

تاريخ تسلم البحث 2016/4/18 تاريخ قبوله 2016/8/30

ملخص: هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي. تمثلت أداة الدراسة في استبانة جرى التأكد من صدقها وثباتها. تكوّن مجتمع الدراسة من (373) من أعضاء الهيئة التدريسية، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغت (170) عضو هيئة تدريس. تبين من تحليل النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.67)، بانحراف معياري (1.13). وجاء مجال ممارسة الحرية الأكاديمية بمجال المشاركة في صنع القرار بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85)، بدرجة متوسطة، تلاه مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (2.75) وبدرجة متوسطة ثم مجال البحث العلمي حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.73) بدرجة متوسطة. وأخيراً، جاء مجال ممارسات أعضاء هيئة التدريس بمجال التدريس بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.59) وبدرجة متوسطة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات افراد العينة وفقاً للجنس لصالح الذكور في جميع المجالات، والأداة ككل عدا مجال البحث العلمي. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في جميع المجالات والأداة ككل تبعا لمتغيري الكلية والرتبة الأكاديمية.

(**الكلمات المفتاحية**: الحرية الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس، جامعة البلقاء).

The Academic Freedom for Faculty Members at Al-Balqa University Collegies in North Jordan

Mahmoud H. Al-Ajlouni, *Department of Educational Sciences, Irbid University College, Balqa Applied University, Irbid, Jordan.*

Abstract*: The study aimed to identify the degree of academic freedom for faculty members in north jordan at Al-Balqa University Collegies. To achieve the objectives of this study, a questionnaire was used after determining its validity and reliability. The study population consisted of (373) faculty members, out of which (170) members were selected in a relatively equal stratified random sample manner. The analysis of the data, showed that the general arithmetic mean of the degrees of academic freedom by the faculty members was moderate, where the mean was (2.67) with a standard deviation of (1.13). The practice of academic freedom in the domain of decision making participation was on the top with a mean of (2.85), followed by the field of society service with a moderate mean of (2.75), then the field of scientific research with a moderate mean of (2.73), and finally the field of teaching with a moderate mean of (2.59). It was also found that there were statistically significant differences, in the sample responses ($\alpha = 0.05$), with respect to gender in favor of males. No significant differences were found on the total degree of academic freedom and in its domains according to the college and academic rank variables.* (***Keywords****: Academic Freedom, Faculty Members, Al Balqa University).*

مقدمة: تعد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والجامعات بشكل خاص من أهم المؤسسات المجتمعية؛ وذلك لدورها البارز في إعداد القوى البشرية ذات الكفاءة في مختلف ميادين المعرفة. وقد حظيت الجامعات منذ نشأتها بدور قيادي في تحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وسد احتياجات سوق العمل بشكل عام، باعتبارها قمة النظام التعليمي. ويتسم دور الجامعات بمزيد من الأهمية والخصوصية؛ فالجامعة هي المؤسسة القيادية التي تتولى قيادة المجتمع فكريًا وثقافيًا، كما أنها تعد منبعًا للنمو المعرفي والأخلاقي، ومصدرًا للحوار والنقاش الموضوعي الهادف.

وتلعب الجامعات دوراً رئيسا في رسم المسارات المستقبلية للدول والمجتمعات، وازدادت أهميتها في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات، تعززها التطورات المتسارعة لأنظمة الاتصال والمعلوماتية. وقد نجم عن ذلك تحولات محورية باتجاه التكيّف مع ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة العالمي. وانتقل التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات إلى مؤسسات التعليم العالي، تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير باعتباره وسيلة للحصول على أعلى المردودات المادية. وتشير الدراسات والأدبيات السابقة إلى أهمية ذلك الدور الذي تلعبه إدارة مؤسسات إعداد المعلمين من خلال الوظائف التي تقوم بها، منها: التعليم ونشر المعارف، وإعداد الكوادر التعليمية المدربة، وتنمية البحوث التربوية، وخدمة المجتمع في العديد من المجالات (الخطيب، 2003؛ إبراهيم، 2011).

* قسم العلوم التربوية، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

© حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك، إربد، الأردن.

إن مثل هذا التحوّل في طبيعة مؤسسات التعليم العالي يحتم على أي جامعة ترغب بالنجاح محليا والتنافس عالميًا، إعادة النظر في عملها ومناخها التنظيمي ورؤيتها، وكل ما من شأنه التأثير على قدراتها؛ لتتمكن من الدخول إلى المنافسة العالمية. ولا يمكن للجامعات أن تؤدي وظائفها المهمة، ولا يمكن أن تكون فعالة، إلا إذا توفرت لها أجواء من الحرية في إدارة نشاطاتها العلمية والأكاديمية والبحثية؛ إما في إطار تأسيسها، أو في إطار إدارتها. ولكي تكون هذه المؤسسات مستجيبة لحاجات الناس، عليها أن توفر الدرجة العالية من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها، كي يمارسوا مهامهم التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع (شطناوي ومعايعة، 2011).

وتتضمن الحرية الأكاديمية فيما تتضمنه، قيام عضو هيئة التدريس بتدريس المساقات المطروحة في الجامعة، ومناقشة أفكار غيره، بالإضافة إلى قيامه بالنشاطات البحثية التي تخدم الجامعة والمجتمع (شقير، 2003)، حيث يعد الفكر الحر صفة رئيسة من صفات عضو هيئة التدريس الجامعي، ويتيح هذا الجو من الحرية قيام عضو هيئة التدريس بمهامة بتميز وإبداع (الصاوي، 1992).

وأشار نيفي (Neave, 2000) إلى أن حرية الفكر تمثل مقومًا أساسيًا من مقومات الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن أفكاره – بصوت مسموع – بأمانة وإخلاص وصدق دون قيود. لذا، تعد الحرية الأكاديمية من ركائز ممارسة النشاط البحثي والتدريسي، بعيدا عن كل أشكال الضغوط والإيحاءات من العديد من الأطراف، سواء السلطة الرسمية، أم الزملاء، أم أي جهة أخرى. ويرى فيليب والتيباش (Philip & Altbach, 2005)، وينجي (Yingjie, 2001) أن جوهر الحرية الأكاديمية يتضمن الحق لأعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث، وصقل أنفسهم، من دون السيطرة أو القيود من المؤسسات التي توظفهم.

كما تعد الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مرتكزا رئيسا للنظم الديمقراطية التي أضحت معيارًا مهمًا لتطور المجتمعات وتقدمها؛ ليتمكن من البحث عن الحقيقة، وإبداء الآراء، والدفاع عن وجهات النظر، وفق إطار الأنظمة الجامعية، والعرف المجتمعي (الزيدي، 2000). وقد أصبحت الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس متطلباً قبلياً لتحقيق غايات الجامعات وأهدافها، في تحسين مخرجاتها وسعيها نحو الاعتماد الأكاديمي، وتحقيق الميزة التنافسية على المستويين المحلي والدولي، حيث إن الحرية الأكاديمية الممارسة لعضو هيئة التدريس في مجال التدريس الجامعي، وخدمة المجتمع والبحث العلمي، تعد معايير أساسية ومرتكزات لتصنيف الجامعات واعتمادها محلياً.

ولأهمية موضوع الحرية الأكاديمية، فقد جرى عقد العديد من المؤتمرات، التي سعت إلى تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية، ومن أهمها إعلان "ليما" (1988) للحريات الأكاديمية، الذي تناول تحديدًا شاملًا لمفهوم الحرية الأكاديمية (الذيفاني، 2007). إضافة إلى إعلان (عمان) للحريات الأكاديمية (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2016) أديمتة، واستقلال مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي (مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2016)، وقد نص على شمول الحرية الأكاديمية لحق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات، والمعارف وتبادلها (بغدادي، 2006).

وعُرِّفت الحرية الأكاديمية تعريفات عديدة، منها ما يشير إلى أنها حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التدريسية، والبحثية وخدمة المجتمع، والتعبير عن آرائه وفلسفته وفكره ومعرفته دون أي ضغوط خارجية تمارس عليه من أي جهة كانت. وبالتالي، فالحرية الأكاديمية حق الأكاديميين في العمل دون سيطرة أو ضغوط خارجية (الغريب، 2012).

كما تعرف الحرية الأكاديمية بأنها "الفرصة المتاحة أمام المعلم والطالب للدراسة والتدريس، دون إكراه أو أي صورة من صور التدخل الذي يفرض قيودًا على تلك الحرية؛ بمعنى حرية المعلمين في التدريس بالطريقة التي يرونها مناسبة من وجهة نظرهم المهنية، وحرية الطالب في التعبير والتساؤل، واحترام رأي الآخرين، مع مراعاة أن الحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة" (حوالة، 2012: 20).

وتعرف الموسوعة العالمية للتعليم العالي (1997، 71) مفهوم الحرية الأكاديمية بأنها "حرية أعضاء هيئة التدريس والطلبة في ممارسة الانشطة الجامعية بكل حرية، وبعيدا عن أي ضغوط من أي نوع". فهي تتضمن توفير الحرية للأساتذة للحفاظ على كرامة مهنة التدريس، والبحث العلمي في الجامعة؛ لأن ضمان هذه الحرية يفضي إلى إنجاز العمل الوظيفي على أكمل وجه، وعلى الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية؛ وذلك لتحقيق وظائف الجامعة في إطار فلسفة المجتمع وتطلعاته، كما تعني منح أو إعطاء الطلبة الحرية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، والمشاركة في كل ما يتعلق بشؤونهم الجامعية، ضمن ما تحدده الأنظمة والتعليمات واللوائح الجامعية.

وأكد إعلان "ليما" وإعلان "عمان" بأن الحرية الأكاديمية هي حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فرديًا وجماعيًا في متابعة المعرفة وتطويرها وتحليلها، من خلال البحث والدراسة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة. ويعرف هذا الإعلان المجتمع الأكاديمي بأنه جميع الذين يقومون بالتدريس والدراسة والبحث والعمل في مؤسسة التعليم العالي (مركز عمان لحقوق الإنسان، 2016).

وقد أقرت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات عام 1915 تعريفًا للحرية الأكاديمية يتضمن عدم قيام الجامعة بوضع أي قيود على عمل الأستاذ الجامعي في قيامه بنشاطاته التدريسية أو البحثية، أو فيما يحد من حريته في نشر نتاجه البحثي والمعرفي بشتى الطرق والأساليب، سواء لطلبته داخل الصفوف، أم في محاضراته وندواته الخارجية، أم من خلال النشر في المطبوعات خارج الجامعة (الصاوي، 1992). ويؤكد ماثيو (Mathew,

(2007 من جامعة كورنيل الأمريكية أن جذور الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية، تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث جرى نقلها واقتباسها من الجامعات الألمانية.

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الحرية الأكاديمية، يتبين اتفاقها على أنها من ضمن الحقوق التي تتحصل لأعضاء هيئة التدريس والطلبة ومجتمع الجامعة، في إنتاج المعرفة وتبادلها بحرية تامة، والحوار من خلال عمليات التدريس، والنشر العلمي، وحرية إبداء الرأي في حدود القوانين والتعليمات المنظمة.

ولا شك أن غياب الحريات الأكاديمية في الجامعات، يؤدي إلى تراجع الجامعة في مختلف أنشطتها ومخرجاتها من الناحيتين: الكمية والنوعية؛ مما يؤدي إلى تراجع دور الجامعات في المجتمع بصورة عامة كمكان لإعداد الكوادر البشرية التي تخدم عمليات التنمية الشاملة (Kayrooz & Prtestou, 2002).

ويعتقد البعض "أن انخفاض مستويات الإبداع في الوطن العربي مرده غياب الحريات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، وتقييد حرية البحث العلمي، ونشر المعرفة وتوجيهها وجهات معينة من خلال ممارسة الضغوط الخارجية على العلماء والباحثين" (ألفين وهايدي (2008: 16).

ولا شك أن الحرية الأكاديمية متطلب أساسي لتعزيز كشف الحقائق والتوصل اليها، مما يستدعي أن توفر الجامعات مستوى عالياً من الحرية، وفي الوقت نفسه ترتب الحرية الأكاديمية مسؤوليات كبيرة على أعضاء المجتمع الجامعي (Scot, 1999).

ويرى البعض أن الحرية تتفق مع طبيعة الإنسان وفطرته، فلديه القدرة على التمييز والذكاء لاختيار ما يراه مناسبا، والتعبير عنه بالطريقة والأسلوب الذي يراه. ومن الجدير بهذا الإنسان الذي كرمه الله عز وجل وخيره دون إكراه حتى في دينه، أن ينطلق من إرادته فيما يفعل دون ضغط أو إجبار من أي جهة. ولكن هذا الإنسان المكرم يجب أن يلتزم آداب وقواعد الصدق والأمانة والفضيلة والصدق والمسؤولية (الجندي، 2006).

وللحرية الأكاديمية أبعاد متنوعة تشمل حرية البحث العلمي في مختلف القضايا التي يرى أعضاء هيئة التدريس ضرورة بحثها. كما تشمل حرية الاعتقاد التي تتيح لعضو المجتمع الجامعي، حرية الاعتقاد في إطار معتقدات المجتمع وفلسفته، وحرية الاختيار فيما يراه من أساليب ومعارف يراها مناسبة لطلبته، إضافة إلى حرية التعبير عن الرأي في مختلف القضايا التي يعايشها (الجعنيني والتل 1997؛ Boland, 2003).

وقد تناول عدد من الدراسات موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات. فقد هدفت دراسة كيث (Keith , 1997) التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، والتعرف إلى أهم محدداتها، مع الكشف على مدى وجود فروق بين استجابات أفراد العينة حول الحرية الأكاديمية باختلاف التخصص الأكاديمي، والمعهد أو المؤسسة التي ينتمون إليها، والمناصب التي يتولونها. اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية، حيث جرى مقابلة (89) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات في ولاية كاليفورنيا. أوضحت النتائج أن أعضاء الهيئة التدريسية عرفوا الحرية الأكاديمية بأنها حرية التدريس، وإجراء البحوث دونما تدخل ومضايقة، وحريتهم في اختيار نصوصهم التي يريدونها، واختيار طرائقهم الخاصة بالتدريس. كما تبين أنهم يشعرون أن الحرية الأكاديمية محدودة، ومقيدة بأنظمة المعرفة الأكاديمية، وبالمسؤولية المهنية، وبالرغبة في عدم إيذاء الآخرين. كما تبين أن أعضاء هيئة التدريس لا يرون خطراً كبيراً وتهديداً للحرية الأكاديمية في جامعاتهم، بل كانوا يشعرون أن حرياتهم الأكاديمية خاضعة لحماية جيدة. وتبين وجود فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغير التخصص الأكاديمي، والمؤسسة التي ينتمون إليها، والمناصب التي يتولونها.

وهدفت دراسة ريتش (Rich, 2002) التعرّف إلى مدى حرية التعبير والممارسات من قبل المدرسين في المؤسسات التربوية الحكومية في منطقة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الحرية الأكاديمية. شملت الدراسة (131) مدرساً من الكليات الجامعية، بحيث يكون لديهم تصور واضح حول هذه الدراسة. أما بالنسبة لاسلوب جمع البيانات فقد اعتمدت على اسلوب دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية والممارسة من المدرسين كانت من خلال نقاش الموضوعات المرتبطة بها، كما أن المدرس يدرك مدى الحماية المسؤولة لحريته في التعبير، لكن ضمن حدود المسؤولية، بحيث يكون هناك تعزيز للأمور الدراسية من خلال ذلك.

وأجرت بني عواد (2002) دراسة هدفت إلى تعرف مدى توفير إدارات الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، كما يراها رؤساء الأقسام الأكاديميون، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية. تكون مجتمع الدراسة من (3320) عضو هيئة تدريس من جامعة مؤتة، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، واشتملت عينة الدراسة على (398) عضو هيئة تدريس من الجامعات الثلاث. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، حيث استخدمت الباحثة استبانة تكونت من (58) فقرة. خلصت الدراسة إلى توفر الحرية الأكاديمية في مجال التدريس، إذ احتل المرتبة الأولى، ثم تلاه مجال حرية التعبير عن الرأي. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديميين، ووجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وإلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغيري الجنس والخبرة، إضافة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير التخصص في مجال التعبير عن الرأي.

وهدفت دراسة بدران (2003) التعرف إلى واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية في الأردن. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة في (200) عضو هيئة تدريس من كليات التربية الرياضية، بواقع

(120) مدرساً، و(50) أستاذاً مساعداً، و(30) أستاذاً أخذت بالتساوي، وجرى اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية. تمثلت وسائل جمع البيانات في المقابلات الشخصية، وإعداد استبانة للتعرف إلى واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية. وقد جاء واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة تدريس بكليات التربية الرياضية، ضعيفًا. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا تبعًا لمتغير الجنس لصالح الذكور.

كما أجرى براون (Brown, 2004) دراسة هدفت إلى تقويم استخدام الأساليب الإدارية التحفيزية، وكيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية، في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه. تكونت عينة الدراسة من (120) مدرساً، باستخدم المقابلة. توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين المؤسسة والأستاذ الجامعي، بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، ومن دونها لا تستطيع الجامعة تحقيق أهدافها ووظائفها الرئيسة.

وأجرت أبو حيمد (2007) دراسة هدفت التعرف إلى الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، وكذلك معرفة مدى وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد الدراسة حول الحرية الأكاديمية باختلاف متغير الجامعة، والتخصص العلمي، والرتبة العلمية، وطبيعة العمل الحالي، والجنس. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، واعتمدت الاستبانة كأداة للدراسة، حيث جرى تطبيق الاستبانة على (491) عضواً من العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس السعوديين ذكوراً وإناثاً من جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. بينت نتائج الدراسة أن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطاً بشكل عام، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين استجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي، ومتغير الرتبة العلمية، ومتغير الجنس.

وكذلك أجرى حمدان (2008) دراسة هدفت التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي، كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، باختلاف الجنس، والرتبة العلمية، والخبرة، والكلية، باستخدام المنهج الارتباطي. تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة القدس (أبو ديس)، والجامعة العربية الأمريكية، الذين بلغ عددهم (1498) عضو هيئة تدريس، وقد اختيرت عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (300) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة جرى استخدام استبانتين، الأولى لقياس الحرية الأكاديمية، والثانية لقياس الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية. تبين أن درجة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة، كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية. إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى الأعضاء تبعًا لمتغيرات الرتبة العلمية، ونوع الكلية، والجنس، والخبرة.

كما أجرى سلمان وأبو حشيش (2008) دراسة هدفت إلى تقويم درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أساتذة الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة، ومعرفة مدى توافر الحريات الأكاديمية لدى الأساتذة في الجامعات الفلسطينية، ودرجة ممارستهم لها، والإشارة إلى الفروق بين أساتذة الجامعات في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، تبعًا لمتغيرات الجنس، والجامعة، والخبرة. بلغت عينة الدراسة (186) أستاذًا جامعيًا من حملة الدكتوراة في محافظات غزة. جرى استخدام استبانة تكونت من (50) فقرة. أظهرت النتائج أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة، ووجود أثر لكل من متغير الجامعة، والخبرة، والجنس على تقديرات الأساتذة لممارسة الحرية الأكاديمية.

وأجرى الشبول والزيود (2009) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، كما هدفت إلى كشف الفروق ذات الدلالة الإحصائية في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للحرية الأكاديمية باختلاف الجنس، والخبرة، والرتبة الأكاديمية، ونوع الجامعة. استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من (4123) عضواً في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. جرى اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بلغت (632) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة جرى بناء استبانة مكونة من (47) فقرة. توصلت الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في مجال اتخاذ القرار لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، لصالح الذكور، فيما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في مجالات حرية التعبير، والبحث العلمي، والتدريس. إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للرتبة الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس لصالح رتبة الأستاذ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة في جميع المجالات، لصالح الجامعات الخاصة.

وفي دراسة أجراها الكندري وشاهين (2011) هدفت إلى الكشف عن مظاهر وأسس الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها عضو هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت. استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية وبلغ قوامها (257) عضو هيئة تدريس. جرى استخدام استبانة بناها الباحثان، وتبين أن درجة أهمية الحرية

الأكاديمية كبيرة، وعدم وجود فروق في تقدير درجة الأهمية وأسس ومظاهر الحرية الأكاديمية تعزى إلى متغير الجنسية، على الرغم من وجود تفضيل لبعض العبارات التي تعكس محاور الدراسة لصالح المواطنين الكويتيين مقابل الوافدين، بينما تباينت استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية، ومتغير الكلية التي يعمل بها العضو حول محاور الدراسة الثلاثة، وهي محور الأسس والقيم التي تشكل مفهوم الحرية الأكاديمية، ومحور إيجابيات الحرية الأكاديمية، ومحور النظم واللوائح الإدارية.

كما أجرى الطراونة وعساف ويعقوب (2011) دراسة هدفت التعرف إلى واقع الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، حيث استخدم الفريق استبانة لجمع البيانات عن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية، تبعًا لمتغيرات الجنس، والتخصص، والكلية، والخبرة، والدرجة الأكاديمية، ونوع عقد العمل، ونوع المهمة الإدارية. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، البالغ عددهم (2582) عضوًا، واستخدم الباحثون أسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (607) فردًا. أظهرت النتائج أن مستوى الحرية الأكاديمية لدى أفراد العينة عمومًا، جاء بدرجة قليلة، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحرية الأكاديمية تبعًا للجنس والكلية والرتبة الأكاديمية.

أما دراسة خطايبة والسعود (2011) فقد سعت التعرف إلى تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي. استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج المسحي الارتباطي. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، والبالغ عددهم (4789) عضوا، وبلغت عينة الدراسة (510) أعضاء، جرى اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. ولغايات جمع البيانات؛ جرى تطوير استبانة لتعرف تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية. أظهرت نتائج الدراسة أن تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، وكذلك إنجازهم البحثي جاءت بدرجة متوسطة. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء الهيئات التدريسية لدرجة حريتهم الأكاديمية، تعزى لنوع الكلية، لصالح الكليات الإنسانية. فيما أشارت إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغيري الرتبة الأكاديمية، وجامعة التخرج، وقد جاءت الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.46)، في حين جاءت الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.35).

وهدفت دراسة هوجان وتروتر (Hogan, Trotter, 2013) التعرف إلى واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية، ومقارنتها في كل من مقاطعتي كولومبيا وأونتاريو، وقد جرى استخدام المنهج التاريخي. وقد تركزت مظاهر الحرية على الشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل التعسفي، وقدرة عضو هيئة التدريس على التأثير في طلبته، والمشاركة في عملية القرارات، وركزت الدراسة على المقارنة بين المقاطعتين، حيث تبين أنه في (مقاطعة كولومبيا) يتم إعطاء أعضاء هيئة التدريس درجة أكبر من الحرية في المشاركة بالشؤون الأكاديمية للكلية أو المعهد، على الرغم من أن السلطة الأساسية بقيت بيد المجالس. بينما في (أونتاريو)، فإن السلطة بيد الإدارة العليا، وخاصة المالية والأكاديمية، بالرغم من وجود الهياكل التنظيمية من مجالس الأقسام والكليات.

وهدفت دراسة العامري (2015) التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الباحة، كما هدفت إلى الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حول ممارسة الحرية الأكاديمية التي تعزى إلى متغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجنس، الجنسية، نوع الكلية). ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي. تمثلت أداة الدراسة في استبانة جرى التأكد من صدقها وثباتها. تكون مجتمع الدراسة من (985) من أعضاء الهيئة التدريسية، وجرى اختيار (350) عضواً بأسلوب العينة الطبقية العشوائية. وتبين من تحليل النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.13) بانحراف معياري (0.75). كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة الباحة حول درجات الحرية الأكاديمية، وأبعادها وفقاً للجنس لصالح الذكور. بينما لا توجد فروق بين المتوسطات حول ممارسة الحرية الأكاديمية في بُعد خدمة المجتمع. ووجود فروق حول درجات الحرية الأكاديمية الكلية على بعدي (البحث العلمي، خدمة المجتمع) وفقاً للجنسية لصالح السعوديين. وتوجد فروق حول درجات الحرية الأكاديمية، وأبعادها وفقاً للكلية الجامعية لصالح الكليات العلمية. وكذلك تبين وجود فروق على الدرجة الكلية وبأبعاد (التدريس، البحث العلمي، المشاركة بصناعة القرار) تُعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية لصالح عضو هيئة التدريس من رتبة الأستاذ.

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه الجامعات العربية، إلا أنها لا تزال تعاني عددا من المشكلات، التي تؤثر بدورها على فعالية التعليم العالي، والمتمثلة في التضخم البيروقراطي، وانخفاض الرضا الوظيفي لدى العاملين، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالبحث العلمي، وانخفاض مستوى الجودة النوعية للتعليم العالي (الخطيب، 2004).

كما تشير بعض الدراسات إلى وجود انتهاكات للحرية الأكاديمية، ووجود بعض الأخطار التي تهددها في بعض الجامعات دون توافر أنظمة تشريعية تحمي منتسبيها؛ مما أدى إلى خلق مناخ أكاديمي غير ملائم للنمو المعرفي المبدع، ونتج عن ذلك عدم الإفصاح عن الحقيقة، وعدم البحث الحر عنها، وربما كان ذلك السبب الكامن وراء هجرة عقول عربية مبدعة إلى جامعات أجنبية تحترم العقل، وتقدر العلماء، وتثني على جهودهم، وتحتفل بإنجازاتهم العلمية والفكرية (القرني، 1432).

وفي السياق نفسه يشير ماضي (2012) إلى ما تعانيه معظم الجامعات العربية من صور مختلفة، لتقييد الحرية الأكاديمية، ومنها: الانغلاق الفكري والبحثي لكثير من الأساتذة والباحثين، وتسلط بعض الرؤساء والمديرين في أمور التعيين والترقية والتدريس ونشر المعلومات، وكذلك بعض صور التمييز التي يتعرض لها بعض الأكاديميين والطلبة داخل أسوار الجامعة، وانتهاء بما يعرف في بعض أدبيات منظمات حقوق الإنسان بالرقابة الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، وهي تعني الانثناء الذاتي للباحثين، وأساتذة الجامعة عن الخوض في الأمور التي تعترض عليها الحكومات، أو بعض الهيئات الدينية؛ خوفًا من البطش والتنكيل، وإيثارًا للسلامة، أو حفاظًا على المنصب الإداري.

يتبين من العرض السابق للدراسات بأن هناك تفاوتا في مستوى الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، وقد يعزوه الباحث إلى تفاوت مستوى الحريات السياسية والاجتماعية في البلدان العربية التي غالبا ما تنعكس على الواقع الأكاديمي والإداري في الجامعات. وقد يعود هذا التفاوت أيضا إلى التفاوت في مستوى وجود ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية في هذه البلدان.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تسليط الضوء على الأدب النظري حول الحرية الأكاديمية، وفي بناء أداة الدراسة، ومناقشة نتائجها، واختلفت عن الدراسات السابقة في بحثها عن مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الكليات الجامعية التي تتبع جامعة البلقاء، والتي تختلف طبيعة علاقتها مع هذه الكليات البعيدة عن مركزها الرئيسي بخلاف الجامعات الأردنية والعربية الأخرى التي تقع كلياتها داخل حرمها في غالب الأحيان.

وتعد جامعة البلقاء التطبيقية من الجامعات الأردنية الحديثة نسبيا، وهي جامعة مترامية الأطراف، حيث تشرف على (13) كلية من الكليات الجامعية المنتشرة من شمالي البلاد إلى جنوبها. ومن خلال الواقع الحالي للجامعة التي تطغى على إدارتها المركزية في إدارة هذه الكليات من مركز الجامعة. وفي ظل تدني عدد الأبحاث المدعومة، وخلوها من الجمعيات العلمية والمجلات، بالإضافة إلى عدم وضوح مدى إسهام أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، ومشاركتهم بصناعة واتخاذ القرارات، ومن خلال معايشة الباحث لواقع الجامعة من خلال عمله عضو هيئة تدريس وإداريا في عدد من المواقع في إحدى الكليات التابعة للجامعة، تولد الإحساس لديه بضرورة دراسة واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية فيها.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في سعيها للكشف عن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة. كما تهدف التعرف إلى أثر بعض المتغيرات على درجة تقدير الحرية الأكاديمية.

سؤالا الدراسة

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤالين الآتيين:

1- ما درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، في محافظات شمالي المملكة من وجهة نظرهم؟

2- هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم، تُعزى إلى متغيرات الجنس، والكلية الجامعية، والرتبة الأكاديمية؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية. كما هدفت التعرف إلى مدى وجود فروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات تبعا لبعض المتغيرات الديموغرافية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتية:

يمكن أن يستفيد من نتائج الدراسة المسؤولون بالإدارة العليا لجامعة البلقاء، وعمادات الكليات، من خلال ما توفره هذه الدراسة من تغذية راجعة تساعد متخذي القرار في الجامعة فيما يتصل بواقع ودرجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الكليات التابعة لها. كما يُؤمل أن تكون هذه الدراسة مرجعًا لأبحاث ودراسات أخرى في هذا المجال لإفادة الباحثين والمهتمين؛ نظرًا لقلة الدراسات المحلية حول الحرية الأكاديمية، وبالتالي قد تفتح المجال أمام المزيد من الدراسات بهذا المجال.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

1. **الحدود الموضوعية:** تتحدد موضوعات الدراسة الحالية في ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، في محافظات شمالي المملكة التي تتحدد في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والمشاركة في صنع القرار.
2. **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على كليات إربد، والحصن، وعجلون التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.
3. **الحدود البشرية والزمانية:** اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات إربد، والحصن، وعجلون، وجميعها كليات جامعية تابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2016/2015م.
4. **الحدود الإجرائية:** يتوقف تعميم نتائج الدراسة على الخصائص السيكومترية (الصدق، والثبات) لأداتها.

التعريفات الإجرائية

فيما يأتي تعريف لمصطلحات الدراسة الرئيسة، وهي:

الحرية الأكاديمية: "هي حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه، وفي بحثه، وفي التعبير عن آرائه، ونظرياته تعبيرًا حرًا دون أن يكون عرضة للاضطهاد بسبب الآراء التي يأخذ بها، أو يدرسها. وهي حرية عضو هيئة التدريس في سعيه للمعرفة، والتطور العلمي، وتبادل المعلومات من خلال البحث العلمي المنظم، والدراسات، والمناقشات، والتوثيق، والإنتاج والتأليف، والترجمة، والخلق، والإبداع، والتعليم، والمحاضرات" (الشبول والزيود، 2009: 288).

وتعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنها درجة ممارسة الحرية الأكاديمية التي يسجلها المستجيب على الأداة التي أعدها الباحث، لقياس درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة التي تتحدد في مجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والمشاركة في صنع القرار.

عضو هيئة التدريس: ويقصد بعضو هيئة التدريس في هذه الدراسة كل من يقوم بالتدريس، أو العمل البحثي، ويعمل أستاذًا، أو أستاذًا مشاركًا، أو أستاذًا مساعدًا، أو مدرسا، في جامعة البلقاء التطبيقية للعام الجامعي 2015/ 2016.

جامعة البلقاء التطبيقية: ويقصد بها في هذه الدراسة الجامعة التي جرى إنشاؤها للقيام بالإشراف على كليات المجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي جرى تحويل معظمها إلى كليات جامعية، ويقع مركزها في مدينة السلط.

شمال الأردن: ويقصد بها في هذه الدراسة المنطقة الشمالية من الأردن التي تضم محافظات إربد وعجلون وجرش.

منهجية الدراسة

جرى استخدام المنهج الوصفي بصورته المسحية؛ لملاءمته وطبيعة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، وحدودها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية الثلاث التي شملتها الدراسة للعام الجامعي 2016/2015 والبالغ عددهم الإجمالي (373)، منهم (134) عضواً في كلية اربدً بنسبة (36 %)، و(101) عضوًا في كلية عجلون بنسبة (27%)، و(138) عضوا في كلية الحصن بنسبة (37%). وقد بلغ عدد الأعضاء الذكور في مجتمع الدراسة (266) عضوا بنسبة (71%)، في حين بلغ عدد الإناث (107) بنسبة (29%). ويبين الجدول (1) توزع مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيراتها المستقلة:

جدول (1): توزع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيراتها المستقلة

الكلية	كلية إربد		كلية الحصن		كلية عجلون		المجموع الكلي	
الرتبة الأكاديمية	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أستاذ مشارك فاعلى	22	5	30	7	19	6	71	18
أستاذ مساعد	27	7	29	10	20	9	76	26
مدرس	34	39	56	6	29	18	119	63
المجموع	83	51	115	23	68	33	266	107
الإجمالي	134		138		101		373	

عينة الدراسة

جرى اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (180) عضواً، تمثل ما نسبته 48% من المجتمع الكلي. وقد جرى استعادة (170) استبانة صالحة لعملية التحليل. ويبين الجدول (2) توزع أفراد العينة النهائية حسب متغيرات الكلية، والجنس، والرتبة الأكاديمية.

جدول (2): توزع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها المستقلة

الكلية	كلية إربد		كلية الحصن		كلية عجلون		المجموع الكلي	
الرتبة الأكاديمية	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أستاذ مشارك فأعلى	10	3	14	3	8	3	32	9
استاذ مساعد	12	3	13	5	9	4	34	12
مدرس	15	17	26	3	13	9	54	29
المجموع	37	23	53	11	30	16	120	50
الإجمالي	60		64		46		170	

يتبين من الجدول (3) أن النسب المئوية لأعضاء هيئة التدريس في مجتمع الدراسة مماثلة ومقاربة لتوزيعهم في العينة.

أداة الدراسة (الاستبانة)

بعد الرجوع إلى نتائج الأبحاث والرسائل العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الحريات الأكاديمية، مثل دراسة العامري (2015)، وخطايبة والسعود (2011)، والطراونة وعساف ويعقوب (2011)، والشبول والزيود (2009) جرى بناء أداة الدراسة التي تكوّنت بصورتها النهائية من (32) فقرة. وجرى استخدام المعيار الآتي للحكم على درجة ممارسة الحريات الأكاديمية للفقرة أو المجال، وذلك بتحديد مدى الدرجات بحساب الفرق بين أعلى قيمة (5) وأدنى قيمة (1)، ثم قسمة الناتج على (5) مستويات فكان ناتج القسمة (0.80)، وهي طول الفئة. وعليه جرى تفسير النتائج وفق المعيار الآتي:

أقل من 1.8	درجة قليلة جدا.
من 1.8 إلى أقل من 2.6	درجة قليلة.
من 2.6 إلى اقل من 3.4	درجة متوسطة.
من 3.4 إلى اقل من 4.2	درجة كبيرة.
من 4.2 فأكثر	درجة كبيرة جدا.

صدق أداة الدراسة وثباتها

للتأكد من صدق أداة الدراسة جرى التأكد من الصدق الظاهري، بعرضها على عشرة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. كما جرى التأكد من صدق البناء من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية قوامها (30) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وجرى حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة المجال الذي تنتمي له الفقرة. كما جرى حساب معامل الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للأداة. كما جرى التأكد من ثبات الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون (ثبات الاستقرار) بعد تطبيق الأداة مرتين على العينة الاستطلاعية بفارق زمني مدته أسبوعان. كما جرى حساب الاتساق الداخلي عن طريق معامل (كرونباخ ألفا). وكانت جميع معاملات الارتباط السابقة دالة إحصائيا ومرتفعة؛ مما يجعل الباحث مطمئناً لصدق الأداة وثباتها.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة، وهي كالآتي:

- متغير الرتبة الأكاديمية وله ثلاث فئات (أستاذ مشارك فأعلى، أستاذ مساعد، مدرس).
- متغير الجنس، وله فئتان (ذكر، أنثى).
- متغير الكلية، وله ثلاث فئات (كلية إربد، كلية الحصن، كلية عجلون).

ثانياً: المتغير التابع: درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال.

المعالجات الإحصائية

جرى استخدام عدد من الأساليب والمعالجات الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث جرى استخدام معامل ارتباط (بيرسون)، ومعامل (كرونباخ ألفا)، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما جرى استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين أحادي البعد (One-way ANOVA).

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

جرى عرض النتائج وفقاً لتسلسل سؤالي الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

نتائج السؤال الأول ومناقشته

نص السؤال الأول على "ما درجة توفر الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال من وجهة نظرهم؟.

للإجابة عن السؤال الأول جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة، وكانت كما يُبين الجدول (3).

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الأداة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

م	مجال الحرية الأكاديمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
4	المشاركة في صنع القرار.	2.85	.99	1	متوسطة
3	خدمة المجتمع.	2.75	.98	2	متوسطة
2	البحث العلمي.	2.73	1.03	3	متوسطة
1	التدريس.	2.59	1.19	4	متوسطة
	الدرجة الكلية لممارسة الحرية الأكاديمية	2.67	1.13		متوسطة

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.67) بانحراف معياري (1.13). وتدل هذه القيمة للانحراف المعياري على تباين آراء أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال في تقديرهم لتوفر الحرية الأكاديمية.

وفيما يتعلق بترتيب مجالات ممارسة الحرية الأكاديمية، فقد تصدّر مجال ممارسات الحرية الأكاديمية بمجال المشاركة في صنع القرار بمتوسط حسابي (2.85)، وجاء بدرجة متوسطة، وبانحراف معياري (0.99)، تبعها مجال ممارسات الحرية الأكاديمية بمجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (2.75)، وبدرجة متوسطة وبانحراف معياري (0.98)، ثم تبعها بالرتبة الثالثة مجال ممارسات الحرية الأكاديمية بمجال البحث العلمي، حيث بلغ متوسطه (2.73)، بانحراف معياري (1.03) وجاء بدرجة متوسطة. وأخيراً حلّ مجال ممارسات أعضاء هيئة للحرية بمجال التدريس بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.59)، وبانحراف معياري (1.19)، وبدرجة متوسطة

ويعزو الباحث هذه الدرجة المتوسطة لممارسة الحرية الأكاديمية في الكليات إلى المركزية السائدة في الجامعة بشكل عام، وسطوة التعليمات واللوائح التي تقيد ممارسات أعضاء هيئة التدريس، في مختلف المجالات، وغياب ثقافة الجامعة الأكاديمية؛ إذ ما تزال الكليات الجامعية تعاني من ثقافة كليات المجتمع التقليدية القائمة على نمط البرامج التقليدية، وغياب الخيارات التي تتصف بها المرحلة الجامعية. فنمط الدوام والمناخ والثقافة السائدة تفتقر كلها إلى ما يجب أن تتمتع به الجامعات من الانفتاح وحرية اختيار المصادر وأساليب التدريس وخدمة المجتمع، والتعبير عن الرأي واختيار الأطر البحثية، بحرية تامة ودون تدخل وتوجيه. وقد يفسر الباحث مجيء المشاركة بصناعة القرار في المرتبة الأولى، إلى حقيقة أن اجتماعات الأقسام متكررة، وهي إطار المشاركة الأكثر وضوحا لدى أعضاء هيئة التدريس في عملية صناعة القرارات، وإن كانت هذه المشاركة شكلية وغير كافية، فالتعيينات وقرارات الابتعاث والمؤتمرات وغيرها من القضايا، غالبا ما تتم من الإدارات العليا، دون مشاركة حقيقة للأقسام الأكاديمية، التي يفترض أن تكون الوحدات الأساسية التي تنطلق منها مثل تلك القرارات. ولعل مجيء مجال الحرية الأكاديمية في مجال التدريس في المرتبة الأخيرة، يعكس ضيق خيارات أعضاء هيئة التدريس في الحرية باختيار المساقات التي يدرسونها والمراجع والمصادر. فجميع هذه الأمور مقررة سلفا لعضو هيئة التدريس، حتى الكتاب المقرر للمساق لا خيار فيه لعضو هيئة التدريس، ناهيك عن القيود التي تحد من قدرته على إبداء الرأي بهذه المساقات.

وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كل من العامري (2015)، ودراسة خطايبة والسعود (2011)، ودراسة حمدان (2008)، ودراسة الشبول والزيود (2009)، ودراسة سلمان وأبو حشيش (2008)، ودراسة أبو حيمد (2007)، حيث جاء مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية بالدراسات السابقة متوسطًا.

بينما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كل من الطراونة وآخرين (2011)، حيث جاء مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية متدنيًا، ودراسة بدران (2003)، حيث جاء واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة تدريس بكليات التربية الرياضية ضعيفًا. كما اختلفت مع نتائج دراسة عبيد (1994) التي خلصت إلى أن واقع الحريات الأكاديمية في مصر قد تقلص وتضاءل.

أما من خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة التي جرى استعراضها بالسابق من حيث ترتيب أبعاد ممارسات الحرية الأكاديمية، فقد اختلفت جزئيا نتائج الدراسة مع نتائج دراسة خطايبة والسعود (2011) التي تصدّر فيها مجال التدريس الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.46)، بينما اتفقت معها في مجيء مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.35)، كما اختلفت مع نتائج دراسة حمدان (2008) التي جاء فيها (بُعد التدريس) بالمرتبة الأولى بنسبة مئوية (75.8%)، في حين اتفقت معها في مجيء مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة بنسبة مئوية (66.6%)، فيما اختلفت معها في مجال المشاركة في اتخاذ القرار الذي جاء في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت (58%).

كما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الشبول والزيود (2009)، حيث تصدر مجال التدريس مجالات الحرية الأكاديمية بمتوسط حسابي (3.63)، في حين جاء البحث العلمي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.23)، بينما جاء مجال المشاركة في صنع القرار في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.93)، كما اختلفت نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة بني عواد (2002) التي جاءت بها الحرية الأكاديمية في مجال التدريس بالمرتبة الأولى.

أما بالنسبة لما يتعلق بكل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية فكانت على النحو الآتي:

1. المجال الأول: مجال التدريس

جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التدريس، وكانت النتائج كما في الجدول (4).

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التدريس مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	توزيع مفردات المساقات التي أدرسها بالشكل الذي أراه مناسباً.	2.93	1.28	1	متوسطة
6	تقييم طلبتي ووضع العلامات الحقيقية لهم دون ضغوط من أحد.	2.69	1.30	2	متوسطة
1	التحدث في الموضوعات ذات العلاقة بموضوع المادة التي أدرسها.	2.64	1.36	3	متوسطة
2	تحديد المصادر العلمية للمادة التي أقوم بتدريسها.	2.64	1.39	3	متوسطة
5	اختيار أسلوب التدريس المناسب للمقررات التي أدرسها.	2.61	1.35	5	متوسطة
4	اختيار المساقات التي أدرسها بحرية تامة.	2.56	1.38	6	متوسطة
7	تفسير الحقائق العلمية للطلبة في نطاق معرفتي المتخصصة.	2.56	1.40	6	متوسطة
	الكلي	2.59	1.19		متوسطة

يتبين من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لدرجات ممارسات أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية بمجال التدريس، بلغ (2.59) بدرجة متوسطة وبانحراف معياري (1.19). وقد جاءت جميع فقرات هذا المجال بدرجة متوسطة، وتراوحت متوسطاتها بين (2.93 إلى 2.56)، وتعكس الانحرافات المعيارية التي تزيد على الواحد صحيح لجميع الفقرات تباين آراء أفراد العينة حول مضمون هذه الفقرات. وجاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تتحدث عن حرية أعضاء هيئة التدريس في توزيع مفردات المساقات التي يدرسونها، بالشكل الذي يرونه مناسبا بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (1.28). وقد يبدو ذلك منطقيا؛ فالمدرس يمكنه تقديم وتأخير مفردات المساق، ولكن لا يمكنه تغيير أو تحديد هذه المفردات. بينما جاءت الفقرتان اللتان تتحدثان عن اختيار المساقات التي يدرسونها بحرية تامة، وتفسير الحقائق العلمية للطلبة في نطاق المعرفة التخصصية في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (02.56) لكليهما.

وفي العادة يتم إلزام عضو هيئة التدريس بتدريس كتاب أو مرجع معين محدد في خطة المساق. وهذا يختلف مع نتائج دراسة أبو حيمد (2007) التي أشارت إلى أن حق عضو هيئة التدريس في اختيار طريقة التدريس ومشاركته في وضع محتوى المساقات جاءت بدرجة كبيرة، كما تختلف مع ما جاء في دراسة حمدان (2008)، حيث جاءت هذه الممارسات بدرجة كبيرة جداً، وتختلف أيضاً مع نتائج دراسة الشبول والزيود (2009)، حيث جاءت هذه الفقرات بدرجة كبيرة.

وتتفق نتائج هذه الفقرات جزئيا مع نتائج دراسة العامري (2015)، ودراسة أبو حيمد (2007)، حيث جاءت الفقرة التي تتحدث عن حق عضو هيئة التدريس في وضع الخطط الدراسية للمواد التي يدرسها متوسطاً.

2. المجال الثاني: مجال البحث العلمي

جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال، وكانت النتائج كما في الجدول (5).

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البحث العلمي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
8	اختيار موضوعات البحوث التي أجريها.	2.88	1.15	1	متوسطة
13	حضور المؤتمرات المحلية داخل المملكة.	2.88	1.29	1	متوسطة
11	تشكيل فرق البحث مع زملائي داخل الجامعة.	2.87	1.27	3	متوسطة
15	حضور المؤتمرات الدولية خارج المملكة.	2.84	1.23	4	متوسطة
16	التقدم للترقية العلمية في ضوء إنتاجي البحثي.	2.84	1.30	4	متوسطة
14	الحرية في السفر خارج البلاد لغايات البحث العلمي.	2.82	1.32	6	متوسطة
10	الحصول على الدعم المالي من جهات حكومية أو خاصة لإجراء البحوث.	2.73	1.25	7	متوسطة
9	اختيار المجلات والدوريات وأوعية النشر للبحوث التي أجريها.	2.70	1.32	8	متوسطة
12	مشاركة باحثين في مشروعات بحثية خارج الجامعة.	2.65	1.36	9	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.85	.99		متوسطة

يتبين من الجدول (5) أن جميع فقرات هذا المجال جاءت بدرجة متوسطة، حيث تراوحت متوسطاتها بين (2.88 ـ 2.65)، وجميعها جاءت بانحرافات معيارية تزيد على واحد صحيح؛ مما يدل على اختلاف المستجيبين في تقديرها. وقد جاءت الفقرة التي تتحدث عن حرية عضو هيئة التدريس باختيار موضوع بحثه، بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.88)، وانحراف معياري

(1.15). ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة قد تعود إلى حقيقة أن الجامعة لا تتدخل في اختيار الموضوعات البحثية التي تحكمها التخصصية، خصوصا أن معظم أبحاث أعضاء هيئة التدريس ذات طابع شخصي، لا تستلزم موافقة الجامعة المسبقة عليها في ظل عدم دعم الجامعة لهذه الأبحاث، ومعظم هذه الأبحاث أبحاث غايتها الترقية. واتفقت نتيجة هذه الفقرة تحديداً مع نتيجة دراسة أبو حيمد (2007) التي تبين فيها أن من أكثر مظاهر مجال حرية عضو هيئة التدريس توفراً في الجامعات السعودية، حرية اختياره لموضوعات بحوثه العلمية التي يجريها. وتختلف مع نتائج دراسة الشبول والزيود (2009). وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تشير إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس بمشروعات بحثية خارج الجامعة بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (1.36)، حيث جاءت بدرجة متوسطة. ويفسر الباحث مجيء جميع الفقرات بدرجة متوسطة بأنه قد يعود إلى أن اختيار المجلات والدوريات وأوعية النشر للبحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس، يكون وفق اهتمامات المجلات العلمية نفسها، وبالاعتماد على السرعة في النشر العلمي، وأن ما يهم الجامعة أن تكون المجلات محكمة، وتصدر عن جهات جامعية، أو مراكز بحثية ذات سمعة طيبة. بالإضافة إلى أنه بالرجوع إلى اللوائح والتنظيمات المنظمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال لا تشترط مجلات بعينها.

ويعتقد الباحث أن سبب تدني الحريات الأكاديمية، قد يعود إلى كون جامعة البلقاء من الجامعات التي تعاني من شُح الإيرادات، التي قد لا تسمح بالتوسّع بالنفقات على البحث العلمي، وقد يسهم غياب الدعم المؤسسي الخارجي في قلة الموارد المالية، بالإضافة إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وظيفتهم الأساسية تتعلق بالتدريس، وربما سفر أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي قد يعوّق واجبهم الأساسي، وهو إعطاء المحاضرات، وعدم التغيب عنها، بالإضافة إلى غياب تحفيز أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة بالمؤتمرات العالمية، وخاصة بالجهات التي تتطلب تكاليف السفر العالية من حيث الإعاشة، والإقامة، وتذاكر السفر، وغيرها.

واتفقت نتائج الدراسة مع نتيجة دراسة أبو حيمد (2007) التي توصلت إلى أنه من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، عدم توافر المتطلبات الأساسية اللازمة للبحث العلمي. بينما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الشبول والزيود (2009)، حيث جاءت الفقرتان "تدعم الجامعة الإنتاج العلمي الذي أقوم به"، و"تسمح الجامعة بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث" بدرجة متوسطة.

3. المجال الثالث: مجال خدمة المجتمع: جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال، وكانت النتائج كما في الجدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال خدمة المجتمع مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
20	الانضمام إلى هيئات العمل التطوعي خارج الحرم الجامعي.	2.87	1.17	1	متوسطة
22	المشاركة في الندوات وورش العمل في المجتمع المحلي.	2.82	1.25	2	متوسطة
18	المشاركة في إنشاء جمعيات خدمية مجتمعية.	2.79	1.23	3	متوسطة
17	ممارسة أنشطة العمل التطوعي داخل الحرم الجامعي.	2.78	1.32	4	متوسطة
24	تأسيس جمعيات علمية في ميدان تخصصي الذي أعمل به.	2.68	1.26	5	متوسطة
23	المشاركة في عضوية مؤسسات المجتمع المحلي.	2.66	1.28	6	متوسطة
19	التواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصي الأكاديمي.	2.64	1.29	7	متوسطة
21	تقديم الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي.	2.55	1.28	7	قليلة
المجال ككل		2.73	1.03		متوسطة

يتبين من الجدول (6) أن الفقرة "أمتلك الحرية في ممارسة أنشطة العمل التطوعي داخل الحرم الجامعي" جاءت بالمرتبة الأولى من بين فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (1.17). وقد يُفسر ذلك بتشجيع الجامعة أنشطة العمل التطوعي، وحرص أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مثل هذه الانشطة، مما يظهرهم متفاعلين ومتعاونين مع الجامعة وإدارتها. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أبو حيمد (2007)، حيث جاءت الممارسة التي تنص على "حق عضو هيئة التدريس في الاسهام في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع"، بدرجة كبيرة، وجاءت الفقرة "لدي الحرية في تأسيس جمعيات علمية، في ميدان تخصصي الذي أعمل به" بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (1.26). ويفسّر الباحث سبب ذلك بأن تأسيس مثل هذه الجمعيات تحكمه أنظمة أخرى خارج الجامعة، لذلك قلما توجد في الجامعات الأردنية بصورة عامة مثل هذه الجمعيات، كما أن الخشية من تسييس هذه الجمعيات موجودة لدى إدارات هذه الجامعات، لذلك لا تشجع قيامها.

وجاءت بقية الفقرات في هذا المجال بدرجة متوسطة حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.87-2.55). وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تشير إلى بمشاركة عضو هيئة التدريس، في تقديم الاستشارات للمجتمع بمتوسط حسابي (2.55) وبدرجة قليلة. وقد تعزى هذه النتائج إلى بعض القيود على أنشطة ومشاركات أعضاء هيئة التدريس، كاشتراط موافقة إدارة الجامعة بناءً على توصية مجلسي القسم والكلية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أبو حيمد (2007)، حيث جاءت الفقرة "حق عضو هيئة التدريس في المشاركة في تقديم الاستشارات للجهات الخاصة داخل المجتمع" بدرجة متوسطة.

4. المجال الرابع: مجال المشاركة في صناعة القرار: جرى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المشاركة في صناعة القرار، وكانت النتائج كما في الجدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المشاركة بصناعة القرار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الممارسة
30	المشاركة في القرارات الخاصة بقبول الطلبة في القسم.	4.16	1.11	1	كبيرة
27	المشاركة في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.	2.83	1.14	2	متوسطة
25	التعبير عن رأيي في مجلس القسم بحرية.	2.79	1.09	3	متوسطة
26	المشاركة في صنع القرارات الخاصة بتعيين أعضاء جدد في القسم.	2.75	1.14	4	متوسطة
28	رسم سياسة سياسة القسم الذي أعمل به.	2.72	1.26	5	متوسطة
32	المشاركة في صنع القرارات الخاصة بأنشطة القسم المختلفة.	2.72	1.36	5	متوسطة
29	المشاركة في قرار فتح برامج جديدة في القسم.	2.64	1.36	7	متوسطة
31	المشاركة في صنع القرارات الخاصة بتعديل الخطط الدراسية.	2.61	1.38	8	متوسطة
المجال ككل		2.75	.98		متوسطة

يتبين من الجدول (7) أن الفقرة "المشاركة في القرارات الخاصة بقبول الطلبة في القسم" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي على التوالي (4.16)، وانحراف معياري (1.11)، وبدرجة كبيرة. تلاها في الترتيب الفقرة الخاصة بالمشاركة في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة بمتوسط حسابي (2.83)، وانحراف معياري (1.14)، وبدرجة متوسطة. وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تشير إلى مشاركة أعضاء هيئة التدريس، في صنع القرارات الخاصة بتعديل الخطط الدراسية بمتوسط حسابي (2.61)، وجاءت بقية الفقرات بدرجة متوسطة. وقد يفسر مجيء المشاركة في صنع القرارات الخاصة بقبول الطلبة في القسم بدرجة كبيرة إلى حرص الجامعة على مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس، وحضور اجتماعات مجلس القسم، التي تحكمها أنظمة وتعليمات تفرض على الجميع الحضور، والتي غالبا ما توصي بالأعداد التي يتم قبولها في التخصصات في القسم، كما أن كل عضو هيئة تدريس هو عضو في مجلس القسم الذي ينتمي إليه، ويشارك مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات التي تصدر عن القسم، بالإضافة إلى أن عليهم- وفق القانون- مسؤولية مشتركة لمناقشة واتخاذ القرارات، على مستوى قسمهم الأكاديمي، مما جعل هذه الحرية بدرجة عالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو حيمد (2007)، حيث جاءت مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي بدرجة كبيرة، بينما تختلف نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة الشبول والزيود (2009)، وتحديدًا في الممارسة التي تنص على "تمتع الأقسام بصلاحية رسم الخطط الدراسية للقسم وتعديلها "حيث جاءت بدرجة كبيرة.

ويمكن أن تعزى هذه النتائج إلى قضايا التعيينات في القسم، وتعديل الخطط الدراسية. وفي الغالب يتم تشكيل لجنة ثلاثية أو أكثر من القسم المعني من أساتذة أعضاء هيئة التدريس بالقسم المعني لمثل هذه القضايا، وغالباً ما يتم اختيارهم من الرتب الأكاديمية العالية، أو من أصحاب الخبرات الطويلة بالقسم المعني، وربما لا تشمل حديثي العمل بالأقسام المعنية. لذلك قد لا يشترك الجميع في تعديل الخطط أو تطوير البرامج المستحدثة، أو لجان التعيين والاختيار والمفاضلة للمرشحين للتعيين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو حيمد (2007)، حيث جاءت ممارسة عضو هيئة التدريس حقه في تقديم مقترحاته للقنوات الإدارية، داخل الجامعة بدرجة متوسطة، ولذلك لا بد من فتح مجال أوسع للأعضاء؛ من أجل إيصال مقترحاتهم وآرائهم لإدارة الجامعة، حيث يعد أحد أهم مظاهر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، كما أنه يسهم في رفع الروح المعنوية للأعضاء، وإحساسهم بأنهم أعضاء فاعلون في المجتمع الأكاديمي، وهذا ما أكدته دراسة أبو حيمد (2007)، ودراسة كيث (Keith , 1997)، حيث عدّا هذا المظهر من أكثر مفاهيم الحرية الأكاديمية إيجابية لدى أعضاء هيئة التدريس.

نتائج السؤال الثاني ومناقشته

نص السؤال الثاني "هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة

التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال من وجهة نظرهم تُعزى إلى الجنس، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية"؟

للإجابة عن هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسّطات تقدير أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال حول درجات الحرية الأكاديمية بمجالاتها وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية)، جرى استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي، وكانت النتائج كالاتي:

1). متغير الجنس

جرى استخدام اختبار (ت) للمقارنة بين متوسطين مستقلين كما تبين النتائج في الجدول (8).

جدول (8): نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقاً للجنس

أبعاد الحرية الأكاديمية	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة*
التدريس	ذكر	120	3.0400	1.12413	168	3.191	.002
	أنثى	50	2.4125	1.18581			
البحث العلمي	ذكر	120	3.0300	.98670	168	1.476	.142
	أنثى	50	2.7833	.99523			
خدمة المجتمع	ذكر	120	3.0800	.99160	168	2.883	.004
	أنثى	50	2.5875	1.02421			
المشاركة في صناعة القرار	ذكر	120	3.1300	.87371	168	3.264	.001
	أنثى	50	2.6042	.98922			
الدرجة الكلية لممارسة الحرية الأكاديمية	ذكر	120	3.0400	1.08722	168	2.717	.007
	أنثى	50	2.5292	1.12887			

*($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال، حول درجات الحرية الأكاديمية الكلية، وفقاً للجنس في جميع مجالات الأداة والأداة ككل عدا مجال البحث العلمي، وقد كانت الفروق لصالح الذكور (أعضاء هيئة التدريس)، الذي بلغ المتوسط الحسابي لممارستهم للحرية الأكاديمية (3.04) مقابل الإناث (عضوات هيئة التدريس)، الذي بلغ متوسطهن الحسابي (2.52).

وقد يُعزى ذلك إلى أن عدد الذكور أعلى من الإناث في الجامعات، ولطبيعة ظروف عمل المرأة، وضيق الوقت لديها قد لا ييسر لها الكثير من المشاركات والممارسات، سواء في الأنشطة، أم في البحث، أم في اللجان، حتى أضحت ممارسة هذه الحريات وتقييدها ثقافة سائدة بين الإناث في الجامعة. ومن مؤشرات ذلك ندرة وجود عميدة واحدة على رأس الهرم الاداري في هذه الكليات. كما أن الثقافة السائدة بالمجتمع من حصر كثير من المشاركات في عملية صنع القرار بالذكور؛ جعلت ذلك ينعكس على مجتمع الجامعة. كما أن واقع حرية المرأة بشكل عام في المجتمع ينعكس على شعورها بالحرية داخل المجتمع الجامعي.

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة سلمان وأبو حشيش (2008) التي كانت الحريات الأكاديمية لصالح الذكور، كما اتفقت نتائج الدراسة جزئيا مع ما توصلت اليه دراسة الشبول والزيود (2009)، حيث تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس في مجال اتخاذ القرار لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وجاءت الفروق لصالح الذكور. كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة بدران (2003) التي تبين فيها ارتفاع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس من الذكور بكليات التربية الرياضية بنسبة 44.1 % عن الإناث، وقد حصلن على نسبة 39.2 %.

بينما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع عدد من نتائج الدراسات كدراسة الكندري وشاهين (2011) التي لم يتبين فيها وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً للجنس. واختلفت مع نتائج دراسة حمدان (2008) التي تبين فيها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية لدى الأعضاء تبعًا للجنس. واختلفت نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة أبو حيمد (2007) التي أشارت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، ومع دراسة بني عواد (2002) التي توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير الجنس، ومع دراسة الطراونة وآخرين (2011) التي تبين فيها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.

2). متغير الكلية

للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسّطات تقدير أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال حول درجات الحرية الأكاديمية بمجالاتها وفقاً للكلية، جرى استخدام اختبار تحليل التباين للفروق بين استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الكلية)، كما تبين النتائج في الجدول (9).

جدول (9): نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الكلية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية	الدلالة
التدريس	بين المجموعات	55.112	2	27.556	24.473	.14	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	188.037	167	1.126			
	الكلي	243.149	169				
البحث العلمي	بين المجموعات	16.849	2	8.425	9.325	.095	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	150.870	167	.903			
	الكلي	167.719	169				
خدمة المجتمع	بين المجموعات	35.532	2	17.766	20.316	.062	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	146.040	167	.874			
	الكلي	181.572	169				
المشاركة في القرار	بين المجموعات	25.843	2	12.922	15.663	.071	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	137.768	167	.825			
	الكلي	163.612	169				
الكلي	بين المجموعات	44.904	2	22.452	21.565	.013	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	173.874	167	1.041			
	الكلي	218.778	169				

*دال عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الكلية سواء على أي من مجالات الأداة أو الأداة ككل. وقد يعزى ذلك إلى تشابه الظروف في كليات جامعة البلقاء في محافظات شمالي المملكة، كما أن القوانين والقرارات واللوائح جميعها للكليات الثلاث تصدر من المركز لجامعة البلقاء، وتطبق نفس السياسات على الكليات الثلاث، فمن الطبيعي أن تكون الحريات المتاحة للجميع هي نفسها في الكليات الثلاث.

4 ـ **متغير الرتبة الأكاديمية**: للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات تقدير أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال حول درجات الحرية الأكاديمية بمجالاتها وفقاً للرتبة الأكاديمية، فقد جرى استخدام اختبار تحليل التباين للفروق بين استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية، كما تبين النتائج في الجدول (10).

جدول (10): نتائج اختبار تحليل التبأين للفروق بين استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية	ملاحظة
التدريس	بين المجموعات	42.242	2	21.121	17.556	.17	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	200.906	167	1.203			
	الكلي	243.149	169				
البحث العلمي	بين المجموعات	20.873	2	10.437	11.869	.090	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	146.846	167	.879			
	الكلي	167.719	169				
خدمة المجتمع	بين المجموعات	36.333	2	18.167	20.889	.055	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	145.239	167	.870			
	الكلي	181.572	169				
المشاركة في القرار	بين المجموعات	26.000	2	13.000	15.777	.091	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	137.611	167	.824			
	الكلي	163.612	169				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	38.556	2	19.278	17.864	.016	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	180.222	167	1.079			
	الكلي	218.778	169				

*دال عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (10) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية سواء على أي من مجالات الأداة أم الأداة ككل. وقد يعزى ذلك إلى أن الحريات الأكاديمية لجميع الرتب تنظمها نفس التعليمات، وتطبق على الجميع بغض النظر عن رتبهم في كليات جامعة البلقاء في محافظات شمالي المملكة، كما أن القوانين والقرارات واللوائح جميعها، سواءً في مجال التدريس، أم البحث العلمي، أم خدمة المجتمع، أم صناعة القرارات تطبق على جميع أعضاء هيئة التدريس، لذلك كان تقدير أعضاء هيئة التدريس لمستوى الحرية الأكاديمية متقاربا دون فروق دالة إحصائيا.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من خطايبة والسعود (2011)، ودراسة الطراونة وعساف ويعقوب (2011)، ودراسة حمدان (2008)، ودراسة أبو حيمد (2007)، وجميعها لم تجد فروقا دالة إحصائيا تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية. بينما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة العامري (2015) التي توصلت إلى وجود فروق تعزى لمتغير الرتبة العلمية لصالح رتبة أستاذ، وكذلك تختلف جزئيا مع نتائج دراسة الشبول والزيود (2009)، التي وجدت فروقا دالة إحصائيا لاستجابات أفراد العينة على مجالي البحث العلمي والتدريس ولصالح رتبة أستاذ.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بالآتية:

- ضرورة منح الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات شمالي الأردن وتنميتها، خصوصا في مجال البحث العلمي، وتهيئة الظروف لممارسة هذه الحرية من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس عليها في تدريسهم، واهتماماتهم البحثية، وخدماتهم المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي.
- تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.
- تشجيع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس من الإناث.
- تنظيم ندوات حول تعزيز وممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس يشارك بها إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.
- تعزيز الحرية في مجال الخطط الدراسية للمقررات التي يُدرسها عضو هيئة التدريس، وامتلاك الحق في اختيار المساقات بحرية، حيث ظهرت تلك الممارسات بدرجة متوسطة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانتساب للجمعيات العلمية في مجال تخصصاتهم.
- ضرورة إشراك جميع أعضاء هيئة التدريس في بناء الخطة الاستراتيجية للجامعة.
- زيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية صناعة القرارات.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على زيادة مشاركتهم في الاستشارات وخدمة المجتمع، وإزالة القيود التي تعيق ذلك.

المراجع

إبراهيم، ليث. (2011). مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، 30، 193-220.

أبو حيمد، ندى. (2007). *الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية*. (رسالة ماجستير منشورة). كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بدران، عمرو. (2003). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية. *مجلة كلية التربية الرياضية*، جامعة المنصورة *2*(1)، 163-190.

بغدادي، عبد السلام. (2006). *الحريات الأكاديمية والإبداع*. مركز عمان لدراسات حقوق الانسان: عمان.

بني عواد، ريما. (2002). *مدى توفير الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الجنيدي، عادل. (2006). معوقات الحرية الأكاديمية لدى طلاب الجامعة ودور الإدارة الجامعية في تفعيلها: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 16*(1)، 10– 22.

حمدان، دانا. (2008). *العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية*، (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حوالة، سهير. (2012). الحرية الأكاديمية لمعلم التعليم العام والإبداع، رؤية للحوار. *مجلة العلوم التربوية، مصر، 20* (4)، 1- 25.

خطايبة، محمد والسعود، راتب. (2011). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي. *مجلة جامعة دمشق، 27*(2،1)، 565-600.

الخطيب، محمد. (2004). *التعليم العالي قضايا ورؤى. الرياض:* دار الخريجي.

الذيفاني، عبد الله. (2007). الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات المعنى، التأصيل، المبادئ. *ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخامس "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة- الفرص والتحديات"، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة*، مصر، 11-12 يوليو، 2007.

الزيدي، مفيد. (2000). التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، الحرية الأكاديمية نموذجا. *بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية*، الأردن، الواقع والطموح تحرير شادية التل، 12 – 14 صفر / 16 – 18 أيار 2000.

سلمان، محمد وأبو حشيش، بسام. (2008م). تقويم درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أساتذة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة [Abstract]. *مجلة كلية التربية*، جامعة طنطا، *2*(39)، 58-617.

الشبول، محمد والزيود، محمد. (2009). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. *المجلة التربوية، 23*(92)، 257- 342.

شطناوي، نواف والمعايعة، عادل. (2011). مدى مراعاة إدارات الجامعات الأردنية الرسمية للشفافية والمساءلة في عملياتها الإدارية والمالية. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، 27 (1-ج)، 803 ــ 824.

شقير، محمد. (2003). الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية. *مجلة الفيصل*، 325، 41 – 49.

الصاوي، محمد. (1992). الحرية الأكاديمية والعوامل المرتبطة بها مع الإشارة للجامعات المصرية والخليجية. بحث *مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة*، آفاق مستقبلية، 8-10 يوليو، 1999، 319-351.

الطراونة، مخلد وعساف، نظام، ويعقوب، محمد. (2011). *الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية*". بحث مقدم إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، الأردن.

العامري، فاطمة. (2015). *الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الباحة من وجهة نظرهم.* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.

الغريب، شبل. (2012م). الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية. *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسكندرية، *22* (1)، 23 – 95.

الفين وهايدي توفلر. (2008). *الثروة واقتصاد المعرفة*. (ترجمة محمد زياد كبه)، برنامج مجتمع المعرفة، الرياض: جامعة الملك سعود.

القرني، علي. (1432). الحرية الأكاديمية، المنطلقات القانونية والضوابط، بحث *مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي "رؤى وتجارب"، كلية التربية، جامعة طيبة، المدينة المنورة*، 23 -25 جمادى الأولى.

الكندري، محمد، والشاهين، غانم. (2011). مدركات الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. دراسة ميدانية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت. *مجلة العلوم التربوية*، 2، 67- 107.

ماضي، عبد الفتاح. (2012). *كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية*. المعرفة (مقالات رأي)، استرجع في27 جمادى الأولى، 1434هـ، من المصدر:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8E861680-B0EB-4F64-A194-F8BB73286F08

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. (2016). *إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي*، استرجع في 20 أذار 2016 من المصدر: http:www.achrs.org/maf/index.

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. (2016). إعلان ليما حول *الحرية الأكاديمية. الجمعية العمومية الثامنة والستين لخدمة الجامعات العالمية والمنعقدة في ليما* في الفترة من 6 – 10 - 1988. استرجع في 28 أذار 2016 من المصدر: http:www.afwin fo.org look.

Boland, M. (2003). "*Academic Freedom and Struggle for the Subject of Composition",* (unpublished Doctoral Disertation), University of Rocheter, Rocheter, Newyork.

Brown, A. (2004*). How Faculty Make Sense Administrative Methods and Motives for Change"*: (Unbublished dissertation), Syracuse University, Newyork.

Hogan, B., & Trotter, L. (2013) Academic freedom in Canadian higher education: Universities, colleges, and institutes were not created. *Equal Canadian Journal of Higher Education*, *43* (2), 64-84.

Kayrooz, C., & Proston, P. (2002) Academic freedom, impressions of Australian social scientists. *Minerva*. 40 (40), 1-67.

Keith, K. (1997) Faculty Attitudes Toward Academic Freedom at Private Universities*, Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association (Chicago*, IL, March 25, 1997).

Mathew E. (2007). The dangerous study of peace and the risk to academic freedom*, International Studies Perspsctives, 1*(7), 364-379.

Neave, G. (2000). University autonomy and academic freedom reflections and perspectives, *Higher Education Policy*, 9 (4) , 64-83.

Philip, B., & Altbach, G. (2005). Academic freedom: Internationl realities and challenge*, Higher Education 41: KLawer, 205-219.*

Rich, A. (2002). *Historical Study of Public College and\ University. (un published Doctoral Dissertation)*, The Florida State University. Florida.

Yingjie, W. (2001). Building the world class university in a developing country: universals, uniqueness, and cooperation*, Asia pacific Education Review* , *2* (2) 3- 9.